

التاريخ: 3 نيسان 2010

بيان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي

تداولت وسائل الإعلام صيغة لبيان صحفي صادر عن وزارة المالية مستنداً الى معلومات ديوان الرقابة المالية يوضح فيه ان أرقام الاستيراد من السلع والبضائع الداخلة الى البلاد عن طريق هيئة الكمارك لا تتطابق مع مبيعات مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي وان البيان المذكور يحمل مسؤولية ذلك البنك المركزي والمصارف التجارية كافة بما فيها المصارف الحكومية نفسها والتابعة الى وزارة المالية ويود البنك المركزي بهذا الشأن أن يوضح ما يأتي:

ان إستراتيجيات يه في بناء مسار الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية والصعبة التي مر بها العراق سعت الى توفير مناخ مستقر جاذب للنمو ابتداءً بقطاعه النقدي الذي يغدو اليوم قويا وراسخاً عند كل المنصفين من ابناء شعبنا ، مؤكدين ما يأتي:

اولاً: يعد مزاد العملة الأجنبية من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي للبلاد بغية التحكم بالطلب او الانفاق الكلي الذي تولده النفقات الجارية لاسيما الموازنة العامة و مواجهة الضغوط التضخمية عنها ، أذ يؤدي ذلك المزاد ثلاثة أهداف هي:

1- أنه اداة تدخل للبنك المركزي في سوق الصرف لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما أنعكس ايجابياً على المستوى العام للأسعار ولإسيما السلع المنتجة و المستوردة ومدخلات الانتاج و تقوية قاعدة التصدير وهذا ماتحقق فعلا بعد ان دخلت البلاد في مستويات سعرية مستقرة أصبح فيها التضخم الاساس لا ت يعدى في الوقت الحاضر 6% بعد ان زادت معدلاته السنوية على 34%

2- كونه وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها ، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي فيها

3- انه مصدر مهم في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولاً أساسياً لها

ثانياً: على الرغم من ان مبيعات العملة الاجنبية في المزاد المذكور لا تقتصر على تمويل ا ت سيراد السلع والبضائع وتنصرف كذلك الى استيراد فقرة واسعة من الخدمات التي لا يمكن للسجلات الكمركية اظهارها مضافا اليها الطلب المحلي على العملة الاجنبية واستثمارات المصارف بهذه العملة بنسبة 20% من رؤوس اموالها ضمن اللوائح الرقابية والتنظيمية المعتمدة ، فأن ال ن بك المركزي العراقي يؤكد ان السياسة النقدية المعتمدة في تسيير مزاد العملة الاجنبية هي ليست مسؤولة بصورة مباشرة عن أنشطة الاستيراد التجارية كافة السلعية والخدمية خارج نطاق التمويل

ثالثاً: أن مهام البنك المركزي الرقابية في ادارة مزاد العملة الاجنبية تنحصر ر في مكافحة الجرائم الاقتصادية قطعياً والمتعلقة بمكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب وليست لدى البنك المركزي مهمة اخرى في توليد بيئة معادية للحرية الاقتصادية بما فيها حرية التحويل الخارجي وهي البيئة المولدة للاستقرار الاقتصادي التي كفلها الدستور والتي حرمت منها البلاد على مدار اكثر من اربعين عاما وما خلفته من نتائج كارثية على حياة المجتمع والفرد العراقي وما شجعت من هروب لرؤوس الاموال الوطنية عبر القنوات الغامضة القمعية

رابعاً: ان البنك المركزي العراقي وبالقدر الذي يراقب فيه حركة التدفقات المالية الداخلة الى البلاد والخارجة منها ، فإنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجاً مرغوباً في السوق المالية الدولية وانفتاحاً واسعاً في التعاملات المصرفية مع العالم. وعلى الرغم من ذلك فان تلك الاموال وتدفقاتها ينبغي ان لاتعفي من تعميق عمليات المراقبة والكشف عن ان تحركات تلك الاموال تحظى بالمشروعية القانونية ولا تخالف قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب او حتى التهرب من اشكال الالتزامات الاخرى تجاه السلطات الحكومية كأجهزة الضريبية والمالية او مخالفة التعليمات واللوائح الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التي تحدد هي الاخرى على سبيل المثال مقادير استثمار المصارف لأموالها في الخارج والتي تمثل شكلاً اخر من اشكال تدفق رؤوس الاموال المحلية الى خارج البلاد

خامساً: ان أي تقييد لتلك التدفقات الخارجة لا يساعد سوى على توليد سوق سوداء مريبة تشجع في الوقت نفسه من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ولكن عبر القنوات غير

القانونية وغيرها من القنوات الغامضة غير المصرفية .وهو امر يقلل في الاحوال كافة من القدرة الرقابية المباشرة ويزيد في الوقت نفسه من كلفة و اعباء العمليات الرقابية غير المباشرة .فضلا عن توليد بيئة مالية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الاجنبي في العراق ولا تشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل والاندماج مع النظام المالي الدولي وتتقاطع على الاقل مع المبادئ التي جاء بها القانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006

لما تقدم أيسف البنك المركزي العراقي التدخل الغامض في سياساته الرامية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعجيل التنمية وتقوية فرص اقتصاد السوق وانه يجد في تقرير ديوان الرقابة المالية الذي أشار اليه بيان وزارة المالية دوافع متحيزة عن الحيادية الرقابية التي هدناها من الديوان المذكور منذ تأسيسه ويعكس تسياس متعمدا مستغلا الفترة الانتقالية السياسية الحالية للبلاد لاثارة زوابع اقتصادية غير معروفة الأغراض تؤدي إلى ضرب الاستقرار الاقتصادي الذي حققته السياسة النقدية والنجاحات الملازمة لها طوال السنوات الماضية وإدخال البلاد في فوضى اقتصادية لاتحمد عقباها

البنك المركزي العراقي

بغداد في 3 نيسان 2010